ابتزاز الطيران المدني.. حرب الحوثي الاقتصادية تصل إلى أجواء اليمن

باحث اقتصادي : الحوثيون يحاولون تجريد مؤسسات الشرعية من الاعتراف الدولي والتأثير عليها لصالح نفوذها شمالا

الأمناء / العين الإخبارية

وصلت الحرب الاقتصادية الحوثية ضد الحكومة المعترف بها دولياً إلى الأجواء اليمنية، وذلك عقب فرضها قيوداً جديدة على الطيران المدني بهدف ابتزازها مالياً.

وقالت وزارة النقل اليمنية في بيان اطلعت عليه «العين الإخبارية»، الثلاثاء الماضي، إن «مليشيات الحوثي المصنفة منظمة إرهابية أبلغت الشركات والمنظمات بعدم السماح لدخولها الأجواء اليمنية إلا بتصاريح من هيئة الطيران المدني في صنعاء الخاضعة للانقلابيين».

وكشف البيان عن تهديدات بعثتها «المليشيات الحوثية المصنفة دولياً كجماعة إرهابية تجاه شركات الطيران الأجنبية وطائرات المنظمات الدولية وآخرها تهديد شركة الطيران الوطنية في جيبوتي يوم 3 فبراير/شباط 2025، بعدم دخول الأجواء اليمنية إلا بإذن مسبق من المليشيات».

واعتبر البيان هذه التهديدات «أنها تندرج ضمن النهج العدواني للمليشيات ضد خطوط الملاحة الجوية والبحرية كما في البحر الأحمر ومضيق باب المندب والبحر العربي لتهديد المصالح اليمنية والمجتمع الإقليمي والدولي».

إدانة وتدابير

وندد وزير النقل اليمني عبدالسلام حُميد بالتهديدات الحوثية وقال إنه «اتخذ جملة من الإجراءات لمنع تكرار تلك الممارسات العدوانية تجاه نشاط الطيران المدني بما فيها إبلاغ مجلس القيادة الرئاسي وقيادة التحالف العربي والمبعوث الأممي والمنظمة الدولية للطيران المدني».

كما طمأن المسؤول اليمني «شركات الطيران بأن الهيئة العامة للطيران المدني والأرصاد التابعة للحكومة الشرعية في العاصمة عدن هي من تمتلك الحق القانوني في إصدار التصاريح بالتنسيق مع خلية الإجلاء في قيادة التحالف العربي».

وتأتي تهديدات مليشيات الحوثي للطيران المدني عقب بعد 6 أشهر من اختطاف المليشيات وقرصنتها 4 طائرات من مطار صنعاء الدولي، وأعلنت وضع يدها على شركة الخطوط الجوية اليمنية وأصولها وأرصدتها ما هدد بإفلاس الناقل الجوي الوحيد في البلاد.

كما تأتي تهديدات المليشيات عقب تأهيل الحكومة اليمنية بدعم من التحالف 7 مطارات حيوية خاضعة لها بما في ذلك مطار المخا الدولي الذي دخل مؤخراً الخدمة عقب تشييده بدعم من دولة الإمارات لتخفيف أعباء المواطنين وربط اليمن بالعالم.

ما الهدف وراء فرض الحوثيين قيود جديدة على شركات الطيران الأجنبية والمنظمات الدولية والطيران الوطني ؟

ويسعى الحوثيون لابتزاز المنظمات والشركات الدولية مالياً في أعقاب استمرار المليشيات الانقلابية في نهب رسوم عبور الأجواء اليمنية التي يتم تحويلها شهرياً وتبلغ أكثر من 3 ملايين دولار وسط صمت حكومي، وفقا لخبراء.

وقال أستاذ الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة عدن، الدكتور سامي نعمان لـ«العين الإخبارية»، إن «الحوثيين يحاولون تجريد مؤسسات الحكومة الشرعية من وزن الاعتراف الدولي، والتأثير على هذه المنشآت بما في ذلك السيادية كالمطارات دون أن يكون لها قيمة بالمناطق المحررة لصالح نفوذها شمالاً».

وأبدى نعمان مخاوفه من أن تعرض الاقتصاد اليمني وخاصة مناطق سيطرة الشرعية لهزات عديدة، لسحب البساط من الشرعية ليصبح الحوثي ومؤسساته وأذرعه الاقتصادية المؤثرين في المشهد اليمني».

صحيفة أمريكية تكشف عن مقترح يدعو واشنطن إلى حصار ميناء الحديدة

تقرير دولي : ميناء الحديدة نقطة دخول الواردات لليمن وقناة رئيسية لتوصيل الأسلحة غير المشروعة للحوثيين

الأمناء / وكالات

كشفت مجلة ناشيونال إنترست الأمريكية عن اقتراح في بعض الأوساط في واشنطن العاصمة، مفاده أنه لإنهاء تهديد المتمردين الحوثيين من اليمن، يجب على الجيش الأمريكي إما الاستيلاء على ميناء الحديدة اليمني أو حصاره، مشيرة إلى أن هذه الحجة منطقية للوهلة الأولى.

وأكدت المجلة في تقرير أعده -براندون جيه ويتشرت- إن هذا الميناء هو نقطة الدخول الأساسية للواردات إلى اليمن، كما ثبت أنه قناة رئيسية لتوصيل الإمدادات والأسلحة غير المشروعة إلى المتمردين الحوثيين الذين يختبئون في سفوح جبال اليمن ويعسكرون على طول شواطئها ويطلقون بشكل دوري صواريخ باليستية مضادة للسفن على أقرب سفينة حربية تابعة للبحرية الأمريكية.

وحسب الكاتب فإنه من الغريب الاستنتاج أن القوات الأمريكية لابد أن تكون هي التي تتولى السيطرة على هذا الميناء وإدارته، وضمان عدم استمرار الحوثيين وعملائهم الإيرانيين العاملين في المنطقة في استخدام الحديدة لتحقيق غاياتهم الخبيثة.

وتابع: «بطبيعة الحال، تضمنت الدعوات إلى حصار الميناء أو الاستيلاء عليه دعوات إلى التعددية»، ولكن بعد عشرين عاما من الحروب في أفغانستان والعراق، يعلم الجميع أن «المهام المتعددة الأطراف» من هذا النوع في الشرق الأوسط تؤول حتما إلى تحمل الجيش الأميركي المزيد من المسؤوليات التي لا ينبغي له أن يتحملها». لقد أمضى الجيش الأمريكي القسم الأعظم من الأعوام الأربعة والعشرين الماضية في محاولة السيطرة على الأراضي، وتشكيل البيئة الاجتماعية والسياسية، وتحديد المنتصرين والخاسرين في الشرق الأوسط.

وأوضح التقرير أن الشرق الأوسط هو المعادل الجيوسياسي للرمال المتحركة. وهذا لا يعني أن الولايات المتحدة ليس لها مصالح هناك: فهي بالتأكيد لديها مصالح هناك، ولكن فكرة أن الجيش الأمريكي يجب أن يستمر في الاحتفاظ بالأراضي في سوريا، أو أن «يمتلك» قطاع غزة، أو أن يستولي على ميناء في اليمن البعيد من أجل سحق جماعة متمردة فرعية، فكرة مثيرة للسخرية.

باحث أمريكي : ميناء الحديدة هو المركز اللوجستي للحوثيين ويجب على امريكا ضربه كهدف عسكري مشروع

وكانت النتيجة النهائية لهذه الجهود الجبارة مشكوك فيها للغاية، إذ فقد الآلاف من الرجال والنساء الأميركيين أرواحهم، وأحرقت تريليونات الدولارات، وزعزعت استقرار المنطقة بالكامل (مما فرض المزيد من المطالب على الجيش الأميركي).

وحتى في الحرب ضد تنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية — اللذين يظلان يشكلان تهديداً حقيقياً للولايات المتحدة — كان نجاح أميركا مختلطاً. فمنذ الحادي عشر من سبتمبر، انتشر الجهاد العالمي إلى أماكن أكثر من أي وقت مضى. وعلاوة على ذلك، أصبح المتشددون اليوم أكثر صلابة على نحو لم يكن عليه أبداً فريق بن لادن من الجهاديين. فهم يواصلون البروز. والسبب في ذلك أن الاستراتيجية الأميركية في التعامل مع هذه القوى معيبة، على أقل تقدير. الآن تأتي الدعوات إلى ضم ميناء الحديدة المهم إلى أميركا. ولا شك أن هذه الدعوات تأتي، جزئيا على الأقل، لأن احتمالات انتهاء الحصار البحري المشترك بين البحرية الأميركية وشركائها الإقليميين هناك ضئيلة. ومن شأن القيام بذلك أن يضع أي وحدات أميركية تنشرها في ذلك الميناء هدفا ضخما. ولا ينبغي السماح بذلك، بحسب التقرير.

وذكر التقرير، «إذا كان ميناء الحديدة هو المركز اللوجستي الرئيسي للحوثيين المدعومين من إيران، وإذا رفض الحوثيون التوقف عن إرهاب الأميركيين وحلفائهم والشحن الدولي في البحر الأحمر ومضيق باب المندب، فيجب ضرب الميناء كهدف عسكري مشروع. والواقع أن هذا الميناء يجب أن يتوقف عن العمل، بغض النظر عن العواقب الإنسانية».

واستدرك: لكن هذا لا يعني أن الولايات المتحدة بحاجة إلى استخدام قواتها الخاصة للقيام بذلك. وبدلاً من ذلك، يتعين على واشنطن أن تصر على أن ينفذ الشركاء الإقليميون لأميركا، -الذين يرسل إليهم دافعو الضرائب الأميركيون مبالغ باهظة من أموالهم التي حصلوا عليها بشق الأنفس على أساس سنوي- الضربات الجوية.